E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.8/2019/11
21 February 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية
الدورة الثانية
بيروت، 20-21 آذار/مارس 2019

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت

التنمية الرقمية في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

موجز

يُستعرض في هذه الوثيقة عددٌ من أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وتُعرض أولاً النتائج التي خلُصت إليها دراسة "التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية: الآفاق العربية في عام 2030" الصادرة في عام 2018. تليها لمحة عن الاستعراضات الوطنية التي تقوم بها الأمانة التنفيذية للإسكوا لتقييم الدول الأعضاء من حيث التكنولوجيات الرقمية واستعدادها لتسخيرها لأغراض التنمية. وتخلُص عملية الاستعراض إلى تقارير وطنية تُجمع في تقرير إقليمي عن التنمية الرقمية، يُنشر الإصدار الأول منه في النصف الثاني من عام 2019.

ولجنة التكنولوجيا من أجل التنمية مدعوة إلى أخذ العلم بمحتويات هذه الوثيقة وتقديم الملاحظات عن سُبُل المضي قدماً.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- استخدام التكنولوجيا الرقمية لأغراض التنمية	9-5	4
ثانياً- تقييم التنمية الرقمية الوطنية	14-10	5
ثالثاً- تقرير التنمية الرقمية في المنطقة العربية والآفاق المستقبلية.....	18-15	7

مقدمـة

1- في وصول المليارات إلى الإنترنت والانتشار غير المسبوق للتكنولوجيات لا سيما الرقمية منها فرصٌ ومخاطر لجميع البلدان التي تسعى إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد نظرت القمة العالمية لمجتمع المعلومات في العديد من هذه الفرص والمخاطر، غير أن الترابط بين نتائج هذه القمة وخطة عام 2030 لا يزال بحاجة إلى مزيد من التعزيز. ولذلك، شكّل الأمين العام للأمم المتحدة في تموز/يوليو 2018 الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، بهدف رفع مستوى وعي صانعي السياسات وعامة الناس بالآثار التحويلية للتكنولوجيا الرقمية في المجتمع كما الاقتصاد؛ واقتراح سُبُل لزيادة التعاون الرقمي من خلال تحديد الثغرات في السياسات والبحوث والمعلومات، وسُبُل لتحسين البحث المتعدد التخصصات والعمل الشامل لعدة مجالات في إطار التكنولوجيات الرقمية؛ وتقديم توصيات بشأن إقامة نُظُم للتعاون الرقمي بين جميع الجهات الفاعلة في الفضاء الرقمي تتسم بالفعالية وتشمل الجميع.

2- وتبذل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، منذ عام 2016، جهوداً في هذا المجال على المستوى الإقليمي. وقد اعتمدت نهجاً متكاملاً إزاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يغطي أبعاداً مختلفة كحوكمة الإنترنت، والتحول الرقمي، والاقتصاد الرقمي، والمجتمعات الذكية، والأمن السيبراني، بغية استخدامها من أجل تنمية لا تهمل أحداً. وتندرج أنشطة الإسكوا في هذا المجال في إطار برنامج مجتمع المعلومات ومركز الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية ("إزدهار")، الذي يهدف إلى دعم الدول العربية من خلال بناء قدرات صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة من قطاع الأعمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لاعتماد مبادرات تسهم في التحوّل نحو مجتمعات ذكية ومستدامة وتعزيز الاقتصادات الرقمية من أجل نمو شامل للجميع. ويقوم البرنامج على الأركان الأربعة التالية: الخطط والأطر الاستراتيجية الإقليمية الشاملة؛ أطر الحوكمة والأطر القانونية والتنظيمية؛ صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإنتاج، والقدرة التنافسية، والنمو الاقتصادي؛ تطوير المشاريع، والتحويل، والإدماج الاجتماعي.

3- وفي هذا السياق، عقدت الإسكوا أوّل منتدى عربي رفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وأجندة 2030 للتنمية المستدامة في بيروت، من 8 إلى 12 أيار/مايو 2017، للبحث في مساهمة نتائج القمة العالمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ختام المنتدى، أكد المشاركون على ضرورة تضييق الفجوة الرقمية وبناء مجتمعات المعلومات والاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع، التي تضع المواطن في صميم اهتماماتها وجهودها الإنمائية.

4- وانطلاقاً من هذه الجهود، أطلقت الأمانة التنفيذية للإسكوا عملاً جديداً لدراسة التنمية الرقمية في المنطقة العربية وتحسينها. وفي هذه الوثيقة استعراضٌ لأهم الإنجازات المحققة في هذا الإطار: مطبوعة في عام 2018؛ واستعراضٌ وطني لتقييم مستوى البلدان العربية في مجال التكنولوجيات الرقمية، واستعدادها لاستخدامها لأغراض التنمية المستدامة؛ وتقريرٌ إقليمي عن التنمية الرقمية، يصدر في النصف الثاني من عام 2019.

أولاً- استخدام التكنولوجيا الرقمية لأغراض التنمية

5- في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لتشجيع تغيير السياسات لاستخدام التكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية المستدامة، أطلقت في عام 2018 مطبوعة بعنوان "التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية: الآفاق العربية في عام 2030" (E/ESCWA/TDD/2017/3). وهدفت الدراسة إلى مناقشة مجموعة من القضايا المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية التي تلتقي عندها القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة عام 2030.

6- ويستعرض الجزء الأول من الدراسة في الفصل الأول خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ويركز على دور التكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما تؤكد عليه الخطتان. ويناقش أيضاً الاستعراض العشري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك التحديات والأولويات في الفترة المؤدية إلى عام 2030. ويعرض الفصل الثاني إطاراً تحليلياً يحدّد العلاقة بين القضايا المواضيعية المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية وأهداف التنمية المستدامة. ويستعرض الفصل الثالث بإيجاز وضع البلدان العربية بالنسبة إلى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بالاستناد إلى بيانات من مطبوعات الإسكوا، ويسلّط الضوء على الدور الذي يمكن أن يكون للتكنولوجيات الرقمية في التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها المنطقة.

7- ويستعرض الجزء الثاني الوضع في البلدان العربية في مجالات مواضيعية مرتبطة بالتكنولوجيات الرقمية وأثرها على أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الاستراتيجيات الرقمية؛ وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والأمن السيبراني؛ والفجوة الرقمية؛ والتطبيقات الإلكترونية؛ والحكومة الإلكترونية. ويتناول الفصل الرابع السؤال العام عن كيف يمكن للسياسات العامة أن تعزز دور التكنولوجيات الرقمية في تحقيق التنمية. ويركز الفصلان الخامس والسادس على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما على الجوانب الصناعية للتكنولوجيات الرقمية وأثرها على الاقتصاد والنمو وفرص العمل، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتناول الفصل السابع موضوع الأمن السيبراني. وتركز الفصول الثامن والتاسع والعاشر على استخدام التكنولوجيات الرقمية وأثرها من خلال الوصول إلى الإنترنت في مساعٍ اجتماعية واقتصادية مختلفة: فيتناول الفصل الثامن عدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت ولأي غرض؛ ويحلل الفصل التاسع استخدام التكنولوجيات الرقمية في التجارة، والصحة، والتعليم؛ ويركّز الفصل العاشر على استخدام الحكومات للتكنولوجيات الرقمية لتحسين تقديم الخدمات العامة.

8- وتندرج الفصول من 4 إلى 10 عن المجالات المواضيعية ضمن أربعة أقسام: (أ) تحديد سياق المجال المواضيعي من حيث أثره على أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد علاقته بخط (خطوط) عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛ (ب) مناقشة السياسات السائدة، بما في ذلك الثغرات الحالية بالمقارنة مع البلدان الأكثر تقدماً وآثارها المستقبلية؛ (ج) رؤية لعام 2030 تليها توصيات لتغيير السياسات، مع مراعاة الموارد، والقدرات البشرية، والتوقعات الإنمائية؛ (د) مقارنة بين مسار الأمور إذا ما استمرت على حالها، ومسار يراعي آفاق عام 2030.

9- ويتضمن الجزء الثالث من الدراسة ملخصاً عن رؤية عام 2030، ومقترحات للتوصيات السياسية في كل من المجالات المواضيعية السبعة المذكورة. ومن التوصيات الرئيسية:

(أ) وضع استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني تركّز على الفرق الوطنية للتصدي للطوارئ الحاسوبية، ولا يتوقف هدفها على تفادي التهديدات السيبرانية بل تسعى إلى تعزيز التنسيق بين جميع الجهات المعنية، ودعم صياغة قوانين تتصدى بشكل أفضل للجرائم الإلكترونية، وزيادة الوعي على المستوى الوطني، وتنظيم أنشطة لبناء القدرات؛

(ب) تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية ليصير أقل اعتماداً على الواردات، ويحسّن من اندماج البلدان العربية في سلاسل القيمة العالمية، فيزيد من مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل؛

(ج) تطوير بنية أساسية بنوعية جيّدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة وتعميم استخدامها واستخدام الخدمات الإلكترونية والتطبيقات ذات الصلة لأغراض التنمية؛

(د) تطوير منصات وطنية وإقليمية للتجارة الإلكترونية، وحلول للدفع عبر الأجهزة المحمولة، فتصير التجارة الإلكترونية أداة للتحول الاقتصادي تشمل جميع الجهات المعنية؛

(ه) تطوير الاستراتيجيات الوطنية للتطبيب عن بُعد، وإشراك جميع الجهات المعنية من أجل تحسين الصحة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الذكية للرعاية الصحية عن بُعد؛

(و) تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، بما في ذلك منصات الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة، بموازاة إصلاح أساليب التعليم لزيادة إمكانية الوصول والاتصال الإلكتروني؛ وتسهم هذه التدابير في تحسين نتائج التعليم من خلال تعزيز الرصد ومشاركة الطلاب في برامج التقييم؛

(ز) تحسين تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية التي تسعى إلى تلبية الاحتياجات والأولويات المحلية، وزيادة توفّر البيانات الحكومية المفتوحة، فيتمكّن المواطنون من المشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرارات، ما يسهم في تحسين الفعالية والمساءلة في الخدمات العامة؛

(ح) اعتماد نَهجٍ متكامل في إنفاذ السياسات يشمل جميع أصحاب المصلحة، ويراعي احتياجات المرأة والرجل، ويُشرك الشباب في جميع مراحل صنع السياسات.

ثانياً- تقييم التنمية الرقمية الوطنية

10- بعد إصدار الدراسة، واصلت الأمانة التنفيذية للإسكوا المشاورات مع أصحاب المصلحة، وحددت ضرورة وضع خط أساس يكون المرجع في قياس التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتسخير التكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية المستدامة. وسيكون خط الأساس وضع البلدان العربية

في هذا الصدد في عام 2019؛ ويُحدَّد هذا الخط باستخدام مجموعة أدوات متعددة القطاعات وضعتها الإسكوا ومسوح عن مجالات سياساتية محددة، ما يساعد البلدان في إعداد تقارير وطنية عن التنمية الرقمية.

11- وتتضمّن مجموعة الأدوات نموذجاً للتقارير الوطنية، وسُبُلاً لجمع المعلومات الكمية والنوعية عن السياسات والمبادرات والخطط وأدوات القياس الوطنية في مجال التنمية الرقمية. وتُظهِر المنهجية جلياً الترابط بين نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة. ويُقترح العمل ضمن خمس مجموعات مواضيعية هي (أ) الأطر الاستراتيجية – القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة؛ (ب) الدولة – البنية الأساسية والحوكمة والبيئة القانونية؛ (ج) الاقتصاد – الإنتاج والقدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي؛ (د) المجتمع – التحوّل في الإدارة العامة والإدماج الاجتماعي؛ (هـ) الثقافة والإعلام – الهوية الثقافية والتنوع اللغوي ووسائل الإعلام.

12- وتتضمن مجموعة الأدوات أيضاً الاستبيان المستخدم في دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية، التي كانت تجريها مباشرة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبدءاً من عام 2019، ستباشر الأمانة التنفيذية للإسكوا بإجراء الدراسة الاستقصائية على المستوى الإقليمي، كجزء من عملية التقييم.

13- وقد عيّنت الدول الأعضاء جهات تنسيق لإعداد التقارير الوطنية للتنمية الرقمية. وفي عام 2018، استخدمت عشر دول مجموعة الأدوات وتعاونت مع الأمانة التنفيذية للإسكوا في الإعداد للتقارير الوطنية. وشملت جهود الإعداد الأنشطة التالية:

(أ) ورشة عمل وطنية عن تقرير التنمية الرقمية للإمارات العربية المتحدة (دبي، الإمارات العربية المتحدة، 5 شباط/فبراير 2019): هدفت إلى تقديم المساعدة إلى جهات التنسيق الوطنية في إعداد التقرير الوطني ومناقشة التحديات؛

(ب) أول اجتماع إقليمي عن تقارير التنمية الرقمية في المنطقة العربية (دبي، الإمارات العربية المتحدة، 6-7 شباط/فبراير 2019): هدف إلى مناقشة مسودات التقارير الوطنية ومنهجيات جمع البيانات والمعلومات على النحو المحدد في مجموعة الأدوات التوجيهية؛

(ج) الاجتماع الإقليمي الثاني عن تقارير التنمية الرقمية في المنطقة العربية (بيروت، 19-20 آذار/مارس 2019): هو جزء من المنتدى العربي الرفيع المستوى الثاني للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد هدف إلى مناقشة المسودات النهائية للتقارير الوطنية.

14- وقد أعربت دولتان إضافيتان عن نيتهما الانضمام إلى العملية واستخدام مجموعة الأدوات في عام 2019 لإعداد التقرير الوطني. وتتيح زيادة عدد الدول المشاركة ما يكفي من المواد لتتمكن الأمانة التنفيذية للإسكوا من تحسين مجموعة الأدوات وتقديم مزيد من الدعم إلى الدول في إعداد التقارير الوطنية للتنمية الرقمية وصياغة استراتيجيات وطنية لتسخير التكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية المستدامة.

ثالثاً- تقرير التنمية الرقمية في المنطقة العربية والآفاق المستقبلية

15- تصبّ التقارير الوطنية للتنمية الرقمية في تقرير إقليمي، هو الأوّل من نوعه، سيصدر في النصف الثاني من عام 2019. وسيتضمن التقرير الإقليمي لمحة عن التحوّلات الأخيرة في اتجاهات التكنولوجيا الرقمية وسلوكيات المستخدمين على المستويين الدولي والإقليمي. كما سيستعرض التقدم المحرز في نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية منذ عام 2015، ويقدم تحليلاً للوضع القائم في مجموعات مواضيعية رئيسية هي:

- المجموعة 1: البيئة التمكينية؛
- المجموعة 2: الاقتصاد الرقمي والتنمية الاقتصادية؛
- المجموعة 3: التحول الرقمي والإدماج الاجتماعي؛
- المجموعة 4: السياسات الشاملة وعوامل التسريع الرئيسية.

16- كما يقدّم التقرير تحليلاً لمجتمع المعلومات العربي من منظور التنمية. ويطرح برنامج عمل رقمياً عربياً للتنمية المستدامة، تقترحه الإسكوا على أساس دراسة عام 2018 بعنوان "التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية: الآفاق العربية في عام 2030"، وتحليلها للتقارير الوطنية.

17- ولا تكفي التقييمات الوطنية والإقليمية لمعالجة الثغرات في الاستخدام الأمثل للتكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية المستدامة. فلا بد من خطط وطنية، وبرامج عمل رقمية حديثة أو محدّثة، تبقى قابلة للتكييف والتحديث الدوري. وستُجري الإسكوا، في عام 2020، مزيداً من الدراسات التحليلية والمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن الدروس المستقاة من العمليات المذكورة والتطورات التكنولوجية الجديدة، تقوم على أساسها بتقديم مقترحات سياسية محدّثة. ويُتوقَّع أن تُجري تقييمات وطنية وإقليمية مجدداً في عام 2021، بالاستناد إلى صيغة محسّنة من مجموعة الأدوات وعلى ضوء موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعامي 2020 و2021.

18- ولجنة التكنولوجيا من أجل التنمية مدعوة لإبداء ملاحظاتها على ما استُعرض في هذه الوثيقة وتقديم مقترحات لسُبُل المضي قدماً. والدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء ضروري أيضاً في تقييم التنمية الرقمية، ولا سيما في مساعدة جهات التنسيق الوطنية على التواصل مع جميع الجهات الحكومية المعنية من أجل إجراء التقييم، وربط التنمية الرقمية بالتنمية المستدامة والتخطيط الوطني الأوسع نطاقاً.